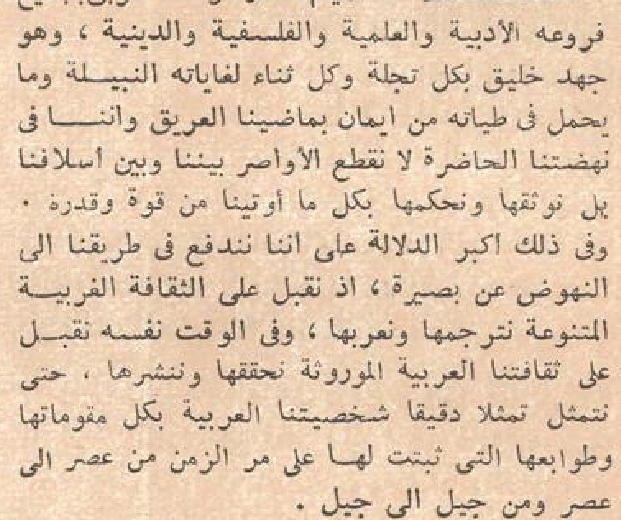




١

من الجهود الجديرة بالعرفان والشكران الجهد العنيف المتصل الذى يبذل فى هذه الأيام لنشر تراثنا العربى بجميع فروعه الأدبية والعلمية والفلسفية والدينية ، وهو جهد خليق بكل تجلة وكل ثناء لغاياته النبيلة وما يحمل فى طياته من ايمان بماضينا العريق واننا فى نهضتنا الحاضرة لا نقطع الأواصر بيننا وبين اسلافنا بل نوثقها ونحكمها بكل ما أوتينا من قوة وقدرة . وفى ذلك اكبر الدلالة على اننا نندفع فى طريقنا الى النهوض عن بصيرة ، اذ نقبل على الثقافة الغربية المتنوعة نترجمها ونعربها ، وفى الوقت نفسه نقبل على ثقافتنا العربية الموروثة نحققها وننشرها ، حتى نتمثل تمثلا دقيقا شخصيتنا العربية بكل مقوماتها وطوابعها التى ثبتت لها على مر الزمن من عصر الى عصر ومن جيل الى جيل .

ومعروف أن ثقافة أسلافنا المتعمقة فى القدم لقيت مع الفتوح الاسلامية ثقافات الأمم الأجنبية وسرعان ما اساغتها ، بل سرعان ما توهجت نارها وملأت الأرض علما ونورا ، فقد مضت ترسل أضواءها الى كل مكان ، وسقط منها كثير الى الغرب ، لا فى مجال العلم والفكر فحسب ، بل ايضا فى مجال الفن والشعر ، على نحو ما هو مشهور عن شعر التروبادور البروفانسيين وتأثرهم باغانى الحب العذرى العربى ، سواء فى المضمون او فى الصنعة الشعرية . وظل الغرب طويلا يرسل شبابه الى قرطبة ومدن الأندلس وصقلية يتزود من فروع المعرفة العربية على اختلافها ، مما كان له أثر بعيد فى حضارته ونهضته الحديثة ، وهى أياد لا تجحد لحضارتنا الأصيلة التى خلدت على التاريخ ، والتى انتجت آيات ادبية وعلمية وفلسفية رائعة .

وكان تراثنا العربى القديم دائما سند هذه الحضارة ودعامتها تستمد منه شخصيتها وروحها التى جعلت منا أمة واحدة على تباعد الأقطار وتفاوت الأعصار ، امة عربية فى لسانها وفى ضميرها ووجدانها وفى عقلها وفكرها وفى عاداتها وتقاليدها ، أمة ذات قوميه واحدة وكيان واحد وجوهر واحد . وما من شك فى ان صلتنا بهذا التراث العظيم كانت تتقطع حين عدت علينا خطوب العثمانيين وكوارث الاستعمار البغيض ، ولذلك كان طبيعيا حين قلمت ثورتنا المجيدة أظفاره وردت الينا قوانا أن نعود الى الاتصال الحى الخصب بتراثنا الذى تخلقت فيه عروبتنا وقوميتنا ووحدتنا ، حتى نستأنف دورنا الحضارى التاريخى عن وعى اصيل بقوتنا الذاتية ومقوماتنا الراسخة .

وكلنا نعرف أنه مر بنا زمن كنا ننشر فيه اطرافا من تراث أسلافنا دون تحقيق علمى دقيق ، ثم

أخذت تظهر صفوة من علمائنا تحكم ما تنشره من هذا التراث احكاما تاما ، راجعة فى كل نص تحققه الى مخطوطاته المختلفة ، ومقابلته له على اصوله وفروعه المتشعبة ، غير أن ما نشرته كأنه لا يعدو جدولا صغيرا من نهر تراثنا الكبير الذى تزخر به المكتبات فى الشرق والغرب والذى يعد بعشرات الألوف فى الآداب والعلوم والدراسات الدينية والفلسفية . وانه لعمل ضخم أن نحاول بكل ما نستطيع نشر هذا التراث ، وأن تكفل له الدولة كل الوسائل لانفاذه ، وأن ينهض بذلك علماؤنا الأفذاذ من الشيوخ والشباب ، مغتبطين بأداء هذا الواجب ومايكلفهم من عناء شاق ، اذ يرونه حقاً عليهم لأمتهم فى نهضتها الحاضرة حتى تتجلى لها حقائقها الحضارية وتضطرم شعلها فى صدرها اضطراما .

٢

ولعل أول ما ينبغى الوقوف عنده حين نتحدث عن تحقيق تراثنا الأدبى وغير الادبى ما وقع فى وهم كثيرين من أن المستشرقين هم الذين وضعوا قواعد هذا التحقيق العلمية مستضيئين فيها بما وضعه العلماء عندهم من قواعد فى نشر النصوص اليونانية واللاتينية ، وهى قواعد ترد الى التثبت من نسبة النص الى صاحبه وجمع مخطوطاته والمقابلة بينها فى الهوامش ، مع وضع رموز مختلفة يشار بها الى تلك المخطوطات .

والواقع أن هذه القواعد لم تفت أسلافنا ، بل لقد بلغوا فيها من الدقة والاحكام ما لم يبلغه المستشرقون ، ذلك أنهم عنوا برواية الحديث النبوى والتحقق من صحته منذ الصدر الأول من تاريخهم ، وهى عنايه دفعتهم الى التوثق من معرفة رواته وكل ما يتصل بسيرتهم وبحفظهم ، حتى اذا اشتبهوا فى صدق راو رفضوا روايته واذا اشتبهوا فى حفظه ضعفوه حتى لو لم يكن عليه مطعن فى صدقه . ومضوا ينزلون الأحاديث الصحيحة فى طبقات وكذلك الأحاديث الضعيفة والسقيمة والزائفة ، ووضعوا لها ألقابا . ودرسوا ما قد يكون بين مضامينها من تخالف وتعارض ، وميزوا متواترها ومشهورها وما نقله الثقات عن الثقات عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما ذكره كل راو عمن روى عنه من حاله وعدالته ومن الزمان الذى لقيه فيه والمكان . ونشأ عن ذلك علمان كبيران هما علم مصطلح الحديث وعلم الرجال وما يتصل بهم من جرح وتعديل . وبلغ من تشدد الأسلاف فى التوثق من نسبة الحديث الى الرسول عليه السلام أنه حين تكاثر التأليف فيه وتكاثر تلاميذهم اشترطوا فى التلميذ ان لا يروى كتاب استاذه ، الا اذا كان قد سمعه عنه سماعا محققا ، وأن يبتدىء قوله مع كل حديث بكلمة « سمعت » أو « قال لنا » أو « أنبأنا أو « حدثنا » أو « أخبرنا » أو « ذكر لنا فلان » .

وان لم يكن سمع الكتاب من استاذه أو شيخه وكان قد قراه عليه فحينئذ يبتدىء حديثه بكلمة « قرات » أو « حدثنا قراءة عليه » ولا يجوز بحال أن يقول : «حدثنا » . ومنزلة ثالثة فى الرواية هى « الاجازة » ، وهى أن يأذن الأستاذ لشخص بأن يروى عنه مؤلفاته أو مروياته ، وهى دون السماع والقراءة رتبة . ومنزلة رابعة هى « المناولة » وهى أن يناول الاستاذ تلميذا كتابا من سماعه ويقول له « أرو هذا عنى » . وواضح ما فى ذلك كله من الدقة البالغة فى احاطة الحديث النبوى بسياج متين فى اثبات نسبته للرسول نسبة لا يداخلها اى ريبة . وعلى نحو ما عنوا بدراسة الاحاديث الصحيحة عنوا بدراسة الأحاديث الموضوعة ، فتتبعوا المتهمين والمدلسين من كل صنف ، وأفردوهم بالمصنفات ، كما أفردوا أحاديثهم على نحو ما هو معروف عن كتاب « اللآلىء المصنوعة » للسيوطى .

ولعل فى ذلك كله مايدل بوضوح على ماكفل لرواية الحديث النبوى من تحر بالغ ، هو غاية ما يصل اليه العقل فى اثباته التاريخى وتوثيقه والتحقق من صحة نسبته الى الرسول الكريم ، وقد ظلوا لذلك يجعلون المشافهة قطبه الذى يدور عليه ، ولم يكتفوا بها ، اذ طلبوا أيضا شهادات المناولة والاجازة والقراءة والسماع . واشترطوا فى الشيخ الذى يملى الاحاديث وتحمل عنه أن يكون قد اشتغل بالحديث رواية ودراية وعرف شيوخه وطبقات رواته طبقة بعد طبقة ، ويقول التاج السبكى فى كتابه « معيد النعم ومبيد النقم » : « انما المحدث من عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال ، والعالى والنازل ، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة ، وسمع الكتب الستة (صحيح البخارى وصحيح مسلم وسنن أبى داود وسنن النسائى وجامع الترمذى

وسنن ابن ماجه) ومسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقي ومعجم الطبراني ، وضم الى هذا القدر الف جزء من الأجزاء الحديثية . هذا اقل درجاته ، فاذا سمع ما ذكرناه ، وكتب الطباق ، ودار على الشيوخ وتكلم في العلل (التي تقدح في صحة الحديث) والوفيات والأسانيد كان في أول درجات المحدثين » . وقد توسعوا سعة شديدة في تتبع العلل التي توهن الحديث وتضعفه سواء من حيث طرقه ورواته أو من حيث متنه ومضمونه .

وعلى هذا النحو وضع أسلافنا من المحدثين ادق القواعد للتثبت من نسبة الحديث النبوي وصحته وتبين زائفه ومنحوله ، وبالمثل وضعوا الاداة التامة الكاملة لاخراج مصنفات الحديث في أتم صورة علمية . ولعل خير ما يمثل عملهم في هذا الجانب اخراج حافظ دمشق اليونيني في القرن السابع الهجري لرواية صحيح البخاري ، وكان مما أغراه بهذا الاخراج ان ابن مالك امام النحاة في عصره هاجر من الأندلس واستقر بدمشق ، فاتفق معه أن يروى صحيح البخاري تحت سمعه وأمام بصره ، حتى يكفل لألفاظه كل ما يمكن من دقة ولحركاتها اللغوية والاعرابية كل ما يمكن من صحة . ولم يكتف اليونيني في عمله بنسخة واحدة وثيقة من نسخ صحيح البخاري ، بل مضى يجمع أوثق النسخ في العالم العربي ، واختار منها نسخة كانت موقوفة بمدرسة اقبغا آص بالقاهرة ، وجعلها اصلا لاخراجه الكتاب ، وقابلها على أصل مسموع للحافظ أبي ذر الهروي ، وأصل ثان مسموع للحافظ ابي محمد الأصيلي ، وأصل ثالث مسموع للحافظ أبي القاسم ابن عساكر الدمشقي ، وأصل رابع مسموع على الشيخ ابي الوقت بقراءة السمعاني وغيره من الحفاظ . ونهض بهذا الصنيع في واحد وسبعين مجلسا ، كان بجواره فيها ابن مالك للمراجعة والتصحيح ، وامامه جماعة من الفضلاء يسمعون منه ، وينظرون في نسخ معتمدة من الكتاب . وبذلك كان اخراج اليونيني له أصح اخراج وأداؤه له ادق اداء ، مما جعل نسخته وفروعها تنتشر في العالم الاسلامي . وقد طبعت في العصر الحديث ـ وذاعت ـ نسخة فرعية عالية النسبة لنسخته ، وهي نسخة بخط ابن مالك ، ونراه يسجل على ورقة بجزئها الأخير سماعه لها من اليونيني ، كما يسجل اليونيني شهادته له بذلك ، وكل منهما يسوق كلامه في اجلال لصاحبه يصور روح أسلافنا العلمية وما اتسمت به من تواضع رفيع . أما ابن مالك فانه يسوق سماعه على هذا النمط : « سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري ، رضي الله عنه ، بقراءة سيدنا الشيخ الامام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين على بن محمد بن احمد اليونيني رضي الله عنه وعن سلفه . وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها . فكلما مر بهم لفظ ذو اشكال بينت فيه الصواب ، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية ، وما افتقر الى بسط عبارة واقامة دلالة اخرت أمره الى جزء استوفى فيه الكلام مما يحتاج اليه من نظير وشاهد ، ليكون الانتفاع به عاما والبيان تاما ان شاء الله تعالى . كتبه محمد بن عبد الله بن مالك حامد الله تعالى » . وأنفذ ما وعد به في هذه الشهادة من تأليف كتاب يبسط فيه بعض المسائل اللغوية والنحوية في أطراف من الفاظ الحديث ، مستشهدا لها بكثير من النصوص الشعرية ، وسماه « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ». واما اليونيني فانه يسوق شهادته لابن مالك على سماع نسخته منه بهذه الشاكلة : « بلغت مقابلة وتصحيحا واسماعا بين يدي شيخنا شيخ الاسلام حجة العرب ، مالك أزمة الأدب ، العلامة أبي عبد الله ابن مالك الطائي الجياني ، أمد الله تعالى عمره ، في المجلس الحادي والسبعين ، وهو يراعي قراءتي ، ويلاحظ نطقي ، فما اختاره ورجحه وأمر باصلاحه اصلحته وصححت عليه ، وما ذكر أنه يجوز فيه اعرابان أو ثلاثة كتبت عليه معا . فأعملت ذلك على ما أمر ورجح ، وانا اقابل بأصل الحافظ أبي ذر والحافظ ابي محمد الأصيلي والحافظ ابي القاسم الدمشقي ، ما خلا الجزء الثالث عشر والثالث والثلاثين فانهما معدومان ، وبأصل مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور السمعاني وغيره من الحفاظ وهو وقف بخانقاه السميساطي . وعلامات ما وافقت أبا ذر « ه » والأصيلي « ص » والدمشقي « ش » وابا الوقت « ظ » فليعلم ذلك . وقد ذكرت ذلك في اول الكتاب في فرخة لتعلم الرموز . كتبه علي بن محمد الهاشمي اليونيني ، عفا الله عنه » . وفي الفرخة أو الورقة التي أشار اليها اليونيني رموز أخرى تبلغ خمسة عشر رمزا ، وهي تشير بدورها الى

رواة آخرين لصحيح البخارى ونسخهم ، منهـا : « هـ » للكشميهنى و « حـ » للحموى و « سـ » للمستـملى و « ع » للسـمعانى و « ج » للجرجانى و « حهـ » للحمـوى والكشميهنى و « سهـ » للمستملى والكشميهنى .

واذن فماذا بقى للمستشرقين من قواعد فى تحقيق النصوص ؟ ان كل ما يضاف اليهم سبقهم اليـه اسلافنا فى صورة لعلها أكثر تحريا ودقة واصابة ، بل من الواضح انها كانت أدق وأوفى وأصوب ، اذ استحال توثيق النسبة فى الحديث النبوى الى علم مصطلح الحديث وعلم الرجال ، واستحال اخراج مصنفات الحديث الى أصول دقيقة ومناهج صارمة فلا بد أن تجمع النسخ الوثيقة ، ولا بد ان تتم بينها المقابلة وأن يثبت الشيخ الفروق بين النسخ رامزا اليها رموزا مختلفـة بقصد الاقتصاد والتسهيل على القارىء . ولا بد للمخرج أو المحـدث الذى يخرج كتابا من كتب الحديث أن يستوفى الشروط التى الم بها — فيما أسلفنا — التـاج السبكى ، وجدير به أن يعرض اخراجه للكتاب حين يحاول النهوض به على اما ممن ائمة اللغة والنحو بصـير بدقائقهما ، حتى لا يدخل على عمله خطأ أو تحريف أو تصحيف . وحتى من يروى الحـديث كانوا لا يقبلون منه روايته ، الا اذا كان قد حصـل من احد حفاظه على شهادة تجيز له الرواية ، وكذلك الشأن حين يروى مصنفا من المصنفات المشهورة المتداولة بين العلماء .

٣

وهذه القواعد السديدة التى وضعهـا المحدثون للتوثق من صحة الحديث النبـوى ودقة رواية مصنفاته واخراجها على خير وجه علمى طبقهـا اسلافنا من العلماء بالعربية والشعر القديم — منـذ العصر الاول — تطبيقا واسعا ، حتى ينفوا عنهمـا الزيف والمنحول . وبدأوا ذلك بتمييز الرواة المتهمين من الموثقين ، والنص دائما على الاولين من أمثـال حماد الراوية وخلف الأحمر ، وقد اشتهرا بأنهما كانا ينحلان شعر الشاعر غيره ويزيدان فى الأشعار ، واشتهر خلف بوضعه على الشنفرى لاميته المشهورة ، وانه هو الذى نحل تأبط شرا لاميته فى رثاء خاله ، وايضا فانه وضع على شعراء قبيلة عبـد القيس شعرا كثيرا . ووراء حماد وخلف كثيرون متهمون ، زيف روايتهم العلماء الاثبات ورفضوها رفضـا باتا ، بينما ارتضوا رواية المفضل الضبى والأصمعى وأبى زيد وأضرابهم من الرواة الموثقين الذين لا تشوب روايتهم أى شائبة ، وهم وتلاميذهم الذين لا يشك فى ثقتهم وأمانتهم من مثل ابن الاعرابى وأبى عمـر والشيبانى وأبى حاتم وأبى عبيد ، هم الذين أخذت عنهم اللغة والشعر والأخبار والأيام .

وما زال تحقق الشعر القديم يمحص ويبحث ويمتحن سنده ومتنه حتى وضع ابن سـلام فيه كتابه : « طبقات فحول الشعراء » الجاهليين والاسلاميين ، وهو خلاصة لما استقر بين علماء البصرة من نصوص هؤلاء الشعراء الوثيقة ، ونراه فى مقدمته ينص على أن العلماء بالشعر يستطيعون بملكاتهم المـدربة ان يميزوا بين جيـده ورديئه وصحيحه وزائفـه ويتحدث حديثا مفصلا عما دخل روايته من انتحال على ألسنة القبائل التى كانت تريد التزيد فى اشعارها ومفاخرها ، وعلى ألسنة الرواة الوضـاعين من المولدين ، يقول : « لما راجعت العرب رواية الشعر وذكر ايامها ومآثرها استقل بعض العشائر شـعر شعرائهم وما ذهب من ذكر وقائعهم ، وكان قوم قلت وقائعهم وأشعارهم وأرادوا ان يلحقوا بمن له الوقائع والاشعار ، فقالوا على ألسن شعرائهم . ثم كانت الرواة فزادوا فى الأشعار وليس يشكل على اهـل العلم زيادة ذلك ولا ما وضع المولدون ، وانما عضل بهم ان يقول الرجل من اهل البادية من ولد الشعراء أو الرجل ليس من ولدهم فيشـكل ذلك بعض الاشكال » . وانما يقول بعض الاشكال ، لانهم كانوا لا يزالون يفحصون ما يسمعونه بأذواقهم المرهفـة حتى اذا رأوا فيه شائبة وضع رفضوه ، ويضرب مثلا لذلك : شعر متمم بن نويرة الشاعر المخضرم المعروف ، فان بعض علماء البصرة استنشد ابنه داود ما نظمه من أشعار ، وسرعان ما عـرف انه يتزيد على ابيه بأشعار يصنعهـا ويضيفها اليه . ومعنى ذلك انهـم كانوا ينظـرون فى الـرواة وفى النصوص نفسها ، حتى يتوثقوا مما يروون ومـن صحة نسبته الى قائله . وكانت خبرتهم تهديهـم دائما — كما يقول ابن سلام — الى معرفة ما يموهه الرواة الوضاعون المولدون الذين يضعون على ألسنة القدماء ما لم يقولوه . وكانوا كلما اتهموا قصـيدة نصوا عليها ، وفى كتب اللغة والأدب وشروح الشعر مادة وافرة من ذلك .

ويقف ابن سلام ازاء رواة الأخبار والسير ، ممن لا يضعون الشعر بأنفسهم ، لأنهم تعوزهم ملكته ، غير أنهم حملوا منه كل غثاء وكل زيف ، لما ينقصهم من البصر به والدقة فى تمييز الموثق منه والمموه ، ويضرب مثلا لذلك ابن اسحق ومارواه فى السيرة من أشعار غثة ، وأخرى زائفة أنطق بها الأمم البائدة ، يقول : « وكان ممن افسد الشعر وهجنه وحمل كل غثاء منه محمد بن اسحق بن يسار مولى آل مخرمة بن المطلب بن عبد مناف ، وكان من علماء الناس بالسير ·· فقبل الناس عنه الاشعار ، وكان يعتذر منها ويقول : لاعلم لى بالشعر ، أوتى به فأحمله ، ولم يكن ذلك له عذرا . فكتب فى السير اشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قط واشعار النساء فضلا عن الرجال ، ثم جاوز ذلك الى عاد وثمود ، فكتب لهم أشعارا كثيرة ، وليس بشعر انما هو كلام مؤلف معقود بقواف ، أفلا يرجع الى نفسه ، فيقول : من حمل هذا الشعر ومن اداه منذ آلاف السنين ، والله تبارك وتعالى يقول: « فقطع دابر القوم الذين ظلموا » اى لا بقية لهم ، وقال ايضا : « وانه اهلك عادا الأولى وثمود فما أبقى » وقال فى عاد : « فهل ترى لهم من باقية » وقال : « وقرونا بين ذلك كثيرا » وقال : « الم يأتكم نبأ الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم لا يعلمهم الا الله » . وقد تعقب ابن هشام فى السيرة النبوية ابن اسحق ، وشك فى نسبة كثير مما رواه ، أو صحح نسبته ، راجعا فى ذلك الى العلماء الثقات .

وواضح أن رواة العربية والشعر الموثقين من أمثال ابن سلام كانوا يفحصون ما تضيفه القبائل الى شعرائها من أشعار ، ويرفضون ما يثبت عندهم زيفه ، كما كانوا يرفضون رواية الرواة الوضاعين ممن يحسنون صوغ الشعر ، ويصنعونه على القدماء ، وبالمثل كانوا يرفضون مايحمله رواة السير والاخبار من أشعار غثة سقيمة ، ارتفعوا ببعضها الى الأمم البائدة فى غير احتراس ولا احتياط . واخذ ابن سلام بعد ذلك يعرض النابهين من شعراء الجاهلية والاسلام ، وهو تارة يذكر للشاعر القصائد التى صحت نسبتها له ، وتارة يذكر بعض ما انتحل عليه من بيت أو أبيات ، من ذلك نصه على أنه لم يصح لطرفة بأيدى الرواة الموثقين سوى عشر قصائد ، وانه لا يعرف لعبيد بن الأبرص سوى قصيدته : « أقفر من أهله ملحوب » · وتوقف بازاء حسان بن ثابت قائلا : « قد حمل عليه ما لا يحمل على أحد ، لما تعاضهت قريش واستبت وضعوا عليه أشعارا كثيرة لا تليق به » . وفى ذلك كله أكبر الدلالة على مدى احتكام اللغويين ورواة الشعر القديم للمقاييس التى وضعها المحدثون فى تصحيح الاشعار وتوثيق نسبتها الى الشعراء القدماء .

وعلى نحو ما تشدد المحدثون فى رواية الحديث النبوى وان يكون اساسها اللقاء والمشافهة كذلك تشدد علماء اللغة والشعر فكانوا لا يقبلون رواية الشعر من صحيفة ولا من مصنف مكتوب ، بل لابد ان يكون اساسها الاخذ عن عالم ثبت فى الرواية وفى اللغة . وقد مضوا يعنون عناية بالغة بالاسناد على نحو ما عنى المحدثون ، بحيث لا نصل الى أبى الفرج الأصبهانى فى كتابه « الأغانى » حتى نجد مع كل خبر وكل شعر سنده من الرواة الذين حملوه على مر الازمنة ، وهو يستهل السند دائما بكلمة «حدثنا» أو « اخبرنا » واذا كان للشعر أو للخبر روايتان ساقهما جميعا صنيع المحدثين ، حتى يستطيع القارىء أن يقابل بين الروايتين وما يطوى فيهما من تفاصيل أو من اشعار مزيدة . والسند لا يلقى القاء دون تمحيص ، والا لم تكن هناك حاجة الى ذكره ، فهو انما يلقى لكى نتوثق من صحة الخبر أو الشعر ، بالضبط على نحو ما يتوثق المحدثون من رواة الحديث ، فمن كان متهما من رجال السند نص عليه أبو الفرج ، ورفض روايته على نحو رفضه لكثير مما يرويه ابن الكلبى وابن خرداذبة · وكثيرا ما يدفعه فحصه لبعض الأشعار الى الشك فيها والاتهام ، وحينئذ يفزع الى دواوين أصحابها ، كى يطمئن قلبه ، فان لم يجدها فيها ظل ينقب عنها حتى يهتدى اليها ويعرف ناظمها معرفة اليقين ، فمن ذلك أن يروى عن بعض الرواة شعرا للاعشى الكبير ويشك فيه ، فيراجع ديوانه برواياته المختلفة ، ولا يجده فيها ، فيراجع شعر كل من سمى باسم الأعشى ، وما يزال ينقب حتى يهديه التنقيب الى انه لشاعر عباسى يسمى ابن المولى . وقد لا يهديه البحث الى صاحب الشعر الذى اتهمه وحينئذ يحكم ذوقه وفقهه بأساليب الشعراء وصياغاتهم ، من ذلك أن نراه يتوقف بازاء قصيدة رواها بعض الرواة لامرىء القيس قائلا : « أظنها منحولة لأنها لا تشاكل كلام امرىء القيس ، والتوليد فيها بين » . ومن ذلك أن

نراه يتهم شعرا ينسب للاحوص الانصارى محتجا بأنه « ساقط سخيف لا يشبه نمط الاحوص ، والتوليد بين فيه ، ويشهد على أنه محدث » .

واذا كان علماء الشعر واللغة قد بذلوا فى توثيق الشعر القديم كل ما استطاعوا من جهد مستضيئين بجهود المحدثين فى نقد الرواة ومتون الحديث فانهم بذلوا نفس الجهد فى توثيق المصنفات اللغوية والادبية المعرقة فى القدم ، لما كان يحدث أحيانا من أن عالما من العلماء يملى على تلاميذه املاءات فى أحد الموضوعات ولا يدونها بنفسه ، انما يدونها بعض هؤلاء التلاميذ ، وينسبها اليه . وأحيانا كان يرسم خطة لكتاب ويأذن لبعض اصحابه أو تلاميذه فى تصنيفه ، فيغمض الامر ولا يدرى أهو من تصنيف تلميذه أم من تصنيفه . ومن الكتب التى توضح ذلك كتاب « العين » المنسوب الى الخليل بن احمد رافع صرح النحو ومشيد بنيانه واركانه ومؤسس علم العروض وواضع أوزانه وتفاعيله ، وقد أقام له دوائر بهرت الفطن والعقول بادارته فيها أجزاء التفاعيل ، فاذا هى تحصر أوزان الشعر العربى المستعملة وتضم أوزانا اخرى على قياسها مهملة لم يستعملها العرب . وهو صنيع يدل دلالة قاطعة على اتقانه للعلوم الرياضية وتمثله لنظرية التباديل والتوافيق تمثلا منقطع النظير . ويلقانا نفس الاسلوب فى المنهج الذى وضع على أساسه معجم العين المرتب على مخارج الحروف ، وقد سمى باسم أول حرف فيه ، وأحصيت كلمات اللغة وحصرت فيه حصرا دقيقا بتقايب كل الصيغ الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية ومزيداتها ، بحيث يستوفى كل الكلمات التى نطقت بها العرب والاخرى المهملة التى لم تنطق بها ولا جرت فى لسانها وكلامها . وهذا الحصر اللغوى الذى استغلت فيه نظرية التباديل والتوافيق على نحو ما استغلت فى أوزان الشعر جعل نفرا من القدماء يظنون ان المعجم من صنع الخليل ، وذهب نفر آخر الى أنه من صنع تلميذه الليث بن رافع بن نصر بن سيار ، وأن الخليل نهج له الطريق وسار فيه ، وقال آخرون : بل هو من صنع كثير من العلماء ، وأنه لم يؤخذ عنهم مشافهة ، انما تداوله الوراقون وتناقلوه ، مما أدخل عليه كثيرا من الخلل والاضطراب .

وانبرى علماء مختلفون ، فى مقدمتهم ، الزبيدى اللغوى الاندلسى الذى الف مختصرا للمعجم يدرسونه ويفحصون أسانيده ومادته ، وتاريخ شيوعه والمكان الذى شاع منه وذاع ، حتى يتوثقوا من نسبته للخليل او عدم نسبته . أما المكان الذى ذاع منه فعرفوا انه خراسان ، فهو ليس البصرة دار الخليل ومستقره ، وأما الزمن الذى ظهر فيه فوجدوه زمنا متأخرا عن عصر الخليل اذ ظهر حوالى منتصف القرن الثالث للهجرة أى بعد وفاته بنحو ثمانين عاما . ورجعوا الى أسانيده فوجدوا العجب ، اذ وجدوا مؤلفه يروى عن الأصمعى وابن الأعرابى وهما من الجيل التالى للخليل ، فهل يعقل أن يروى سابق عن متأخر؟ بل لقد وجدوه يروى عن المسعرى عن أبى عبيد وقد توفى الخليل سنة سبعين ومائة بينما ولد ابو عبيد سنة أربع وخمسين ومائة وتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين فلا يعقل ان يكون الخليل قد روى عنه فضلا عن تلميذه المسعرى . ومضى هؤلاء العلماء يستقصون كتابات جيلين من اللغويين بعد الخليل : جيل الأصمعى وابى عبيد وابن الاعرابى وجيل أبى حاتم وابن السكيت والرياشى فوجدوهم لا ينقلون عن الخليل فى اللغة شيئا ، ولو انه خلف حقا معجم العين لزينوا كتبهم بالنقل عنه .

ولم يكتف هؤلاء الفاحصون للمعجم بالوقوف عند أسانيده ، فقد فحصوا مادته ومتنه ، فلاحظوا اختلاف نسخه المتداولة فى العالم العربى وكثرة الخلل والفساد فى نصه ، مما جعل علماء اللغة الاثبات لا يلتفتون اليه حين ظهوره ، ولا يستجيزون لأنفسهم رواية حرف منه . وتصدى الزبيدى فى مختصره لفحص ما يحمل من عتاد لغوى فحصا دقيقا ، واذا هو يقطع بأن هذا العتاد نفسه يحمل الشهادة الصادقة على أن المعجم ليس من صنع الخليل ولا من عمله ، اذ وجد جميع ما فيه من معانى النحو لا يجرى على مذهب البصريين واستاذهم الخليل ، انما يجرى على مذهب الكوفيين ، مما ينفى نسبته الى أى بصرى فضلا عن الخليل نفسه ، وكذلك الشأن فى التصاريف فان جوانب كثيرة منها تستمد من مذهب الكوفيين . وأيضا فانه وجد فيه اختلالا واسعا فى الأبنية والاشتقاقات لا يمكن أن تصدر عن عالم نحوى ، بل عمن شدا شيئا من النحو . وبذلك كله طعن فى نسبة المعجم الى الخليل ، أوحد العصر — كما يقول — الذى لم ير نظيره ، وقريع الدهر الذى لم يعرف عدله ، الذى بسط النحو ومد أطنابه وسبب علله وفتق معانيه

حتى بلغ اقصى حدوده وانتهى الى أبعد غاياته. على انه انما طعن فى الفاظ المعجم وحشوه ، أما رسم منهجه فأبقاه للخليل ، كما ابقاه غيره ممن طعنوا فى الكتاب ، ولم يصرحوا جميعا بسبب هذا الابقاء ، وسببه ما اسلفنا من ان هذا المنهج يلتقى بمنهج الخليل فى استقصائه لأوزان الشعر العربى . فالمنهجان جميعا يستلهمان نظرية التباديل والتوافيق الرياضية فى حصر جميع الأوزان والألفاظ المستعملة فى الطرفين والمهملة ، فحرى أن يكون راسمهما واحدا .

وواضح من ذلك مدى ما كان يأخذ به اسلافنا انفسهم فى التوثق من صحة النسبة فى المصنفات اللغوية ، وبالمثل كانوا يتوثقون من نصوص الشعر ورواتها ، وهو توثق لا يقف عند الاسانيد فحسب، بل يمتد أيضا الى المتون ، محتاطين فى ذلك أشد الاحتياط ، وكأنما لم يعد هناك من فارق بين مايقام على الحديث النبوى من علل ومراصد وما يقام على النصوص اللغوية والأدبية ، بل لقد طبقت كل المراصد والعلل التى نعرفها فى علمى مصطلح الحديث والرجال، فاذا رواة اللغة والشعر يمحصون بأدوات التعديل والتجريح ، فمنهم عدول صادقون تقبل روايتهم ومنهم متهمون وضاعون ترفض روايتهم رفضا باتا ، وحتى الأولون ان وجدوا بينهم شخصا يلحن أو يكسر الشعر أو لا يتقن الحفظ ضعفوه وردوه . ونفس اللغة والشعر فحصوهما على ضوء القواعد التى وضعها المحدثون للتثبت من صحة الحديث ، فميزوا بين الصحيح الثابت منهما وما لم يصح ولم يثبت، كما ميزوا بين المتواتر فيهما وهو ما يبلغ عدد رواته حدا لا يجوز فيه الاتفاق من مثلهم على الكذب ، والآحاد وهو ما تفرد بروايته بعض أهل اللغة والشعر، والمرسل وهو الذى سقط فيه الرواة بين رواية الأخير ومن أسندت اليه حكايته ، والمنقطع وهو ما سقط فى اسناده راو من رواته ، والفرد وهو ماينفرد بروايته راو واحد . وفى كتاب المزهر للسيوطى من ذلك كله مادة وافرة . وطبقوا ايضا ما مر بنا عند المحدثين من طرق حمل الحديث واخذه عن رواته وهى السماع والقراءة والاجازة والمناولة ، واشترطوا على كل مصنف لكتاب يروى فيه حرفا من اللغة او الشعر أن يعزوه الى قائله من العلماء مبينا مؤلفه الذى ذكره فيه .

وظلوا حتى القرن الرابع الهجرى على الأقل يعدون الاملاء – كما عده المحدثون – أعلى مراتب العلم ، حتى تؤخذ اللغة والشعر عن رواتهما الاثبات بنفس الفاظهما وصورتها اللغوية والنحوية ، وتشددوا فى ذلك فلم يقبلوا رواية من صحفى كما اسلفنا وهو الذى يأخذ روايته وعلمه عن الصحف المخطوطة من غير ان يلقى فيها العلماء، مخافة ان يقع فى خطأ بسبب اشتباه الحروف ، وسموا مثل هذا الخطأ بالتصحيف . وعلى أساسه اخضعوا المادة اللغوية والشعرية التى رواها ائمة اللغة والشعر لتحقيق واسع ، حتى ينفوا عنها كل ما دخلها من تصحيف وتحريف ، وصنفوا فى ذلك كتبا مختلفة ، من اشهرها كتاب « التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه » لأبى احمد العسكرى ، وهو يسجل فيه ما حدث من تصحيف فى أسماء بعض الرواة المتصلين فى الاسانيد وفى بعض الفاظ الاشعار وفى كتاب الخصائص لابن جنى والمزهر للسيوطى من ذلك فصلان طريفان تعقبا فيهما سقطات الجلة من العلماء .

فحتى مع الاملاء كانوا يراجعون ما يملى ويحققونه ويفحصونه ، مهما كان صاحبه من العلم والحفظ والدراية والرواية ، وكثيرا ما كان المملى يكرر على طلابه ما يمليه ، وكان يضيف أحيانا فى المرة الثانية أو فى كل مرة تالية اضافات جديدة ويحدث أن يحمل عنه بعض التلاميذ الرواية الأولى ، ويحمل آخرون الرواية الثانية أو روايات اخرى تالية ، على نحو ما هو معروف عن كتاب « الموطأ » للامام مالك بن انس ، فانه ظل يمليه على طلابه نحو اربعين عاما ، وهو يعدل فى بعض أبوابه وينقح فى احاديثه ، ولذلك اختلفت رواياته باختلاف الزمن الذى تلقوه فيه عنه ، واشهر رواياته رواية يحيى ابن يحيى الليثى الأندلسى ورواية محمد بن الحسن الشيبانى البغدادى ، وهما تختلفان اختلافات كثيرة . وحدث هذا نفسه فى كثير من المصنفات التى أملاها علماء اللغة والشعر ، على نحو ما يلقانا فى كتاب الابل للاصمعى وقد نشر من روايتين احداهما ضعف الاخرى . ومن خير الكتب التى تصور اضافات المملين وعودهم الى ما يملونه بالتنقيح والتهذيب كتاب « الياقوت فى اللغة » لأبى عمر المطرز ، فقد ابتدأ باملائه على الطلاب بمسجد المنصور ببغداد فى يوم الخميس لليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلاثمائة ، ومضى فى الاملاء مجلسا مجلسا حتى انتهى الى آخره . واخذ تلاميذه

بعد ذلك يقرأون عليه الكتاب وهو يزيد عليه وينقح فيه ، واختار من بينهم نسخة تلميذه أبى اسحق الطبرى لتكون القدوة الحسنة ، وسمعها الطلاب وهو يعرضها عليه . وعاد فأضاف زيادات جديدة، فى أثناء قراءة الكتاب عليه لثلاث بقين من ذى القعدة سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ، والطلاب بين يديه يراجعون نسخهم ويدخلون عليها كل ما يضيفه أو يصححه . وزاد فى الكتاب بعد ذلك زيادات أخرى صمم أن تكون الزيادات الأخيرة عليـــه ، واجتمع الطلاب له فى يوم الثلاثاء من جمادى الأولى لسنة احدى وثلاثين وثلاثمـــائة ، فاختار من بينهـــم ابا اسحق الطبرى ، ليقرأ نسخته المحررة ، وهم من حوله يعارضون عليها نسخهم ، وأعلن أن هـذه هى العرضة الأخيرة للكتاب . وأملى على الطلاب فى خاتمته ما صورته : « قال أبو عمر محمـــد بن عبد الواحد : هذه العرضة هى التى تفرد بها الأستاذ أبو اسحق الطبرى آخر عرضة أسمعها ، فمن روى عنى فى هذه النسخة وهذه العرضة حرفا وليس من قولى فهو كذاب على ، وهى من الســاعة الى الساعة من قراءة أبى اسحق على سائر النـاس ، وانا أسمعها حرفا حرفا » .

وانما أطلنا فى بيان اخراج أبى عمر المطرز لهـذا الكتاب وتعدد هذا الاخراج لندل على مدى ما كان يأخذ به أسلافنا انفسهم من تحر بالغ فيما يملون ويصنفون ، اذ كانوا كثيرا ما يعودون اليه بالتنقيح والاضافة ، بالضبط كما نصنع الآن حين نعيد طبع كتاب لنا نشرناه، فاننا كثيرا ما ندخل عليه تنقيحات وتهذيبات مختلفة . وبذلك تلغى الطبعة المنقحـــة المهذبة الطبعة السابقة لها ، اذ تعد أصح منها وأكثر دقة . وهذا نفسه كان يلاحظه القدماء ، على نحو ما رأينا آنفا عند أبى عمر المطرز ، فانه طلب أن تكون عرضة الكتاب الأخيرة عليه الامام المتبـــوع لروايتها عنه رواية محررة منقحة غـــاية التنقيح والتحرير ، وكأنما الغى بها نسخ الكتاب ورواياته السابقة . وعلى نحو ما كانوا ينقحـــون ويزيدون فى املاءاتهم كانوا يصنعون بمصنفاتهم ، ولذلك شاعت فيها المسودات والمبيضات ، ودائما تلغى المبيضـــة المسودة والعرضة التالية للكتاب عرضته السابقة .

٤

وحرى بنا فى تحقيقنا لتراثنا القديم الادبى وغير الادبى أن نستضىء دائما بمناهج أسلافنا فى توثيق النصوص والمصنفات وصحة نسبتها الى أصحابها ، وهى مناهج ــ كما رأينا ــ أدتهم اليهـــا فطنهم الصحيحة وبصائرهم السديدة وعقولهم السليمة .

وأول ما ينبغى أن نستضيىء به تحقيقهم لكتـاب العين ونسبته الى الخليل الذى لخصنـــاه فيما أسلفنا ، فلا يكفى أن نجد مخطوطة عليهـــا عنوان كتاب واسم صاحبه ، ونبادر توا الى نشره ، بل لابد أن نتوثق من صحة العنوان وان الكتاب حقا من كتب العالم الذى أضيف اليه ، فقد يكون العنوان مغلوطا، وقد تكون نسبته الى من نسب اليه غير صحيحة . ومما يصور خطر ذلك أن احـد المحققين النابهين وجد فى المكتبة الوطنية بباريس مخطوطة نحـــوية منسوبة الى على بن عيسى الرمانى المتوفى سنة٣٨٦ للهجرة بعنوان : « توجيـــه اعراب أبيات ملغزة الاعراب » فعدها طرفة نفيسة للرمانى ظفر بهـا ، ومضى فى تحقيقها تحقيقا علميا ، ثم أخذ فى طبعهـا مع تقديمه لها بمقدمة بديعة عن الرمانى ، ولم يكد ينتهى من طبع الكتاب حتى عرف انه مغلوط العنوان واسم المؤلف ، كما تشهد بذلك نسخة محفوظة منه بدار الكتب المصرية ، فعنـــوانه الحقيقى « شرح الأبيات المشكلة الاعراب » واسم مؤلفـه ابو نصر الحسن بن أسد الفارقى المتوفى بعد الرمانى بنحو قرن سنة ٤٨٧ للهجرة . واضطر المحقق لذلك أن يعود ، فيضع فى أول الكتاب ورقة تحمل عنـــوانه واسم مؤلفه الحقيقيين ، وأن يلحق به الفروق بين نسخته البارسية والنسخة القاهرية . ولمثل ذلك يحسن بمن يختار كتابا لتحقيقه أن يرجع فى اسمه واسم مؤلفه الى الكتب التى احصى فيها أسلافنـــا أسماء المؤلفين ومؤلفاتهم ، مثل فهرست ابن النديم ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده وكشف الظنون لحاجى خليفة ، وكذلك الكتب التى سجل فيهـــا العلماء ما قراوه وحمـــــلوه من المصنفات ، وهى المعروفة باسم «فهرسة ومشيخة ومعجم وبرنامج» ومن أشهرها فهرسة ابن خير الاشبيلى . ويحسن ايضا أن يرجع الى الكتب الحديثة التى عنيت بذكر المخطوطات ، ومثلها المجلات ، وفى مقدمة ما يرجع اليه كتاب تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ، وهـــو موسوعة ضخمة استقصى فيها ما تفتق من التراث العربى فى مكتبات الشرق والغرب .

ومن النفاسة بمكان عظيم أن يعثر المحقق لكتاب على نسخة منه بخط مؤلفه ، فانها حينئذ تحمـــل

الشهادة الوثيقة على صحتها شهادة لا يرقى اليها الشك ، وتكاد تلحقها فى الثقة النسخة التى يكتبها عنه بعض تلاميذه ، فاذا كتب له عليها سماعا أو عرضا أو اجازة أصبحت لا تقل عن النسخة الأصلية للمؤلف ثقة ، وكذلك الشأن فى النسخة التى تقرأ على عالم نحرير ، وخاصة اذا كان الذى قرأها عليه وعارضها لا يقل عنه علما وفضلا ، ويصور ذلك من بعض الوجوه ما يروى عن الجاحظ من أنه « لما قدم من البصرة الى بغداد فى بعض قدماته أهدى الى محمد بن عبد الملك الزيات فى وزارته للمعتصم نسخة من كتاب سيبويه ، وأعلم باحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه ، فقال له ابن الزيات : أوظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب ؟ فقال الجاحظ : ما ظننت ذاك ، ولكنها بخط الفراء ومقابلة الكسائى وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ ، فقال له ابن الزيات : هذه أجل نسخة توجد وأغربها . فأحضرها اليه ، فسر بها ، ووقعت منه أجمل موقع » .

ومما يوثق النسخة المخطوطة أن يكون قد كتب عليها سندها وأن يكون رجال السند من العلماء النابهين ، ونمثل لذلك بشرح ديوان جرير لابن حبيب ، فله مخطوطات مختلفة تحتفظ بها دارالكتب المصرية وغيرها من المكتبات فى العالم ، وبينها نسخة وحيدة منسوبة ، اذ نجد على الورقة الأولى منها أنها مروية عن طريقين : طريق السيرافى ، العالم النحوى المشهور عن ابن الصفار عن السكرى عن ابن حبيب ، وطريق أبى الحسن بن العباس بن الفرات عن أبيه عن السكرى عن ابن حبيب . وعقب ذكر هذين الطريقين لروايتها كتب عليها أنها سماع أبى الغنائم أحد العلماء اللغويين . وهذا السماع يضيف الى سنديها ثقة فوق ثقة ، اذ يعنى أن النسخة ليست منقولة عن نسخة مخطوطة ، وانما هى منقولة عن نسخة مسموعة ، وكان النقل عن المخطوطات مباشرة يفضى الى كثير من التصحيف كما أسلفنا . وبذلك كله تصبح هذه النسخة المنسوبة من شرح ابن حبيب أعلى نسخة وأدقها وأوثقها ، بحيث يتحتم على من يريد نشر ديوان جرير أن يتخذها أصلا لنشره .

ومما يوثق النسخة ونسبتها الى مؤلفها أن نجدها موقوفة على طلاب العلم ، وعادة يكتبون تاريخ وقفها أو نجد عليها أسماء بعض من تملكوها وتاريخ تملكهم لها ، أو نجد أسماء بعض العلماء الذين قرأوها اما على صفحة العنوان أو فى بعض الهوامش ولا يفيدنا ذلك فى التوثق منها فحسب ، بل يفيدنا أيضا فى معرفة من ثقفها من العلماء ، واذا كانت لهم مؤلفات تخوض فى نفس موضوعاتها تبادر الى أذهاننا توا أنهم ربما استقوا منها فى تلك المؤلفات ، ومن خير ما يصور ذلك مخطوطة المغرب لابن سعيد التى تحتفظ بها دار الكتب ، فقد كتبها بخطه ، وسجل ذلك على صفحة العنوان فى كل سفر من أسفارها ، كما سجل أنه كتبها فى حلب لخزانة ابن أبى جرادة المشهور باسم ابن العديم ، وذكر فى نهاية كل سفر تاريخ الفراغ من كتابته ، وتقع كل هذه التواريخ بين سنتى ٦٤٥ و٦٤٧ للهجرة . ونجد على غلاف السفر الرابع منها هذه العبارة للصفدى المتوفى سنة ٧٦٤ للهجرة اذ يقول :

« طالعه وانتقى منه مالكه خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدى ، عفا الله عنه » . وواضح أنه يصرح بأنه تملك النسخة وأنه اختار منها فى مؤلفاته ، ومن يرجع الى كتابه « الوافى بالوفيات » يجده كثير الاستمداد منها فى التراجم الأندلسية . ونجد بجانبه كثيرين من العلماء المصريين يوقعون على نفس الورقة أنهم قرأوا الكتاب ، وقد يعينون الزمن الذى قرأوه فيه ، اذ نقرأ : « استفاد منه داعيا لمالكه ابراهيم بن دقماق عفا الله عنه ورحمه آمين » و « طالعه أحمد بن عبد الله بن الأوحدى سنة ٨٠٢ هـ » ونجد أسماء أخرى مثل « فتح الله سنة ٨١٠» و « خليل بنعمر بن المحتاج الاسعودى» وكتب المقريزى : « استفاد منه داعيا لمالكه أحمد ابن على المقريزى سنة ٨٠٣ هـ » . ومن يرجع الى كتابه « الخطط » يجده قد نقل عن ابن سعيدكثيرا، ولا يفيدنا تعقب أصحاب هذه التوقيعات فى توثيق الكتاب فقط كما أسلفنا ، بل يفيدنا أيضا فى أنه ربما سقطت من الكتاب بعض أوراق ، نقلها عنه بعض هؤلاء الموقعين ، وربما حدث فى بعض أوراقه تآكل أو محو لبعض الكلمات والسطور ، فنبحث عنها عندهم ، اذ ربما نقلوها فى مصنفاتهم . وكل هذا حدث فى مخطوطة المغرب ، ووجد محققوه فى خطط المقريزى ما يداوى سقمه فى القسم الذى نشروه منه عن الفسطاط . ونجد على أسفاره صيغة وقف مكررة نصها : « وقف هذا الجزء الملك المؤيد أبو النصر شيخ ، على الجامع المؤيدى وأن لا يخرج

منه » ، والى جانبه ختمه ومعروف أنه جلس على أريكة مصر بين عامى ٨١٥ و٨٢٤ للهجرة ٠

واذا فقدنا فى النسخة المخطوطة اشارات الوقف والتمليك وتوقيعات العلماء ، كما فقدنا فيها أسانيد رواتها وصيغ سماعها وعرضها واجازتها كانت نسخة غير منسوبة ٠ وحينئذ يحاول من يريد تحقيقها التوثق من نسبتها الى مؤلفها بنفسه ، مستعينا فى ذلك بوسائل كثيرة ، كأن يحيل مؤلفها فى بعض نصوصها على مؤلفات أخرى له وثيقة ، أو يروى عن رواة نصت كتب التراجم على أنهم كانوا من أساتذته ، ونضرب مثلا لذلك كتاب « الدرر فى اختصار المغازى والسير » لابن عبد البر النمرى القرطبى المتوفى فى القرن الخامس للهجرة ، وهو سيرة نبوية ، وبدار الكتب منه نسخة متأخرة ، وحقا نصت كتب التراجم على أن ابن عبد البر ألف فى السيرة كتابا بهذا العنوان ، ونجد أبا الخير السخاوى المتوفى سنة ٩٠٢ للهجرة يكتب على هامش احدى صفحات هذه النسخة : « هذه الكراريس من كتاب السيرة النبوية للحافظ أبى عمر بن عبدالبر» وأيضا فان محمد مرتضى الزبيدى المتوفى سنة ١٢٠٥ للهجرة كتب على الورقة الاولى من النسخة أنه تملكها وادخلها فى وقفيته ٠ غير أن حداثة النسخة تجعلنا نحتاط ازاءها ونحاول التثبت منها والتوثق من نسبها الى مؤلفها ، واذن لا بد أن نفحص مادتها ونستخرج منها الشهادات البينة على صحة نسبها ، وما نكاد نمضى فيها حتى نجد المؤلف يشير مرارا الى كتابه عن الصحابة ، ومعروف أن لابن عبد البر فى الصحابة كتابا ضخما ، هو « الاستيعاب فى معرفة الأصحاب » ونجده أيضا يشير الى كتاب ثان له هو كتاب « التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد » ٠ واذا نظرنا فى الرواة الذين حمل عنهم مادة الكتاب وجدناهم نفس الرواة الذين حمل عنهم مادة كتابه الاستيعاب ، وهم عبد الوارث بن سفيان وابن الجسور وابن الفرضى وابن عبد المؤمن وسعيد بن نصر وابن المدمالة وأحمد بن قاسم التاهرتى وخلف بن سعيد وأبو عمر الباجى ، وجميعهم نصت كتب التراجم على أنهم أساتذة ابن عبد البر ، وعنهم حمل روايته ٠ وبذلك كله نتوثق من نسبة النسخة اليه توثقا يدفع عنها الشك والاتهام ٠

وفى كتب أسلافنا ظاهرة عامة ، هى كثرة اقتباس المؤلفين ممن سبقهم ، وقد يطول هذا الاقتباس طولا مسرفا ، وهو سواء طال أو قصر يدخل فى الشهادة على نسبه الكتاب المأخوذ منه لمؤلفه وأنها نسبة صحيحة ٠ وقد ينقل الاقتباس عن نسخة منسوبة ، وبذلك يكون توكيده للنسخة غير المنسوبة ، اذا تطابق مع نصوصها ، أكثر قوة ، ومما يصور ذلك كثرة اقتباسات ابن سيد الناس المتوفى سنة ٧٣٤ للهجرة من سيرة ابن عبد البر الآنفة الذكر فى كتابه « عيون الأثر فى فنون المغازى والشمائل والسير » فانه اقتبس منها اقتباسات كثيرة ، بل لقد نقل عنها فصولا برمتها ، وهو مع كل فصل وكل نقل يصرح باسم ابن عبد البر ، حتى اذا انتهى الى خاتمة سيرته قال ان ما فيها من كتاب الدرر فى اختصار المغازى والسير لابن عبد البر رواه عن والده محمد بن محمد بن عبد الله الاشبيلى المصرى عن شيخه أبى الحسين محمد بن احمد بن السراج عن خاله أبى بكر بن خير عن أبى الحجاج الشنتمرى عن أبى على الغسانى عن ابن عبد البر ٠ فاقتباساته اذن من نسخة لكتاب ابن عبد البر منسوبة ، وهى نسخة شفعت بالسماع من زمن مؤلفها ، حتى زمنه، مما يرفع من قيمة اقتباساته ونقوله عنها ٠ ونراها تتطابق مع نصوص النسخة غير المنسوبة ، الا ما قد يقع فى تلك النصوص من سهو أو عدم دقة فى النقل ٠ وبذلك تضيف الى صحة نسبة النسخة الى ابن عبد البر صحة مضمونها ومادتها ٠

ومما يلقى أضواء قوية على صحة النسبة فى النسخة الحديثة ما يذكر فى مقدمتها أو فى تضاعيفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف ، وكان أسلافنا كثيرا ما يهدون مصنفاتهم الى بعض الوزراء أو الأمراء أو الشخصيات البارزة ويصرحون بذلك ، فى فواتحها ، وقد ينوهون بهم دون تصريح بالاهداء، ونضرب لذلك مثلا كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى الذى نشر من نسخة حديثة فاننا لا نكاد نمضى فى مقدمته حتى نجد مصنفه يدعو لابن تومرت امام دولة الموحدين الذى ادعى أنه المهدى المنتظر كما يدعو لخلفائه عبد المؤمن ويوسف وابنه يعقوب قائلا : « وأسأل الله الرضا عن الامام المعصوم المهدى المعلوم ، وعن خليفتيه : سيدينا أميرى المؤمنين الوارثين مقامه العظيم ، وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ، مبلغ

مقاصدهم العلية الى غاية التكميل والتتميم » .
وهذا الدعاء صريح فى أن الكتاب ألف فى عصر يعقوب بن يوسف : ٥٨٠ ـ ٥٩٥ هـ ، الذى وصل دعاءه له وصلا يدل على أنه كان لا يزال ناهضا بمقاليد الحكم . ونرى المؤلف فى ثنايا الكتاب يصف نفسه بأنه أندلسى ، ويقول : « كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلى ـ رحمه الله ـ يولع بعلل النحو الثوانى ويخترعها » . ومعروف أن السهيلى توفى سنه ٥٨١ للهجرة ، وفى عبارة المؤلف عنه بلفظ رحمه الله ما يدل على أن الكتاب ألف بعد وفاته .
وينبغى الا نقف فى تحقيق نسبة الكتاب الى مؤلفه عند مثل هذه الشهادات ، بل لا بد أن نعود ، كما قلنا آنفا ـ الى الكتب التى صنفت بعده ، لعلنا نجد فيها اقتباسات منه أو آراء مضافه الى مؤلفه ، ومن يرجع الى « ارتشاف الضرب » و « شرح التسهيل » لأبى حيان يجده يذكر بعض آراء ابن مضاء التى أثبتها فى الكتاب ، وكذلك صنع السيوطى فى مصنفه « همع الهوامع على جمع الجوامع » . وبذلك جميعه أصبحت النسخة الحديثة من كتاب الرد على النحاة لابن مضاء وثيقة النسبة اليه ، وفى تاريخه أنه كان قاضى القضاة لدولة الموحدين وأنه توفى سنة ٥٩٢ .

ومما يستضاء به فى نسب النسخة ما يذكره ناسخها فى آخرها من تاريخ كتابتها والنسخة التى أخذ عنها ، فقد يكون أخذها أو نقلها عن نسخة المؤلف أو عن نسخة بعض تلاميذه أو عن نسخة رواة يتصل سندهم به . على أنه ينبغى الاحتراس ازاء التاريخ المثبت فى آخر النسخة ، فقد يحدث مثلا أن ينقل ناسخ فى القرن التاسع الهجرى نسخة عن أصل كتب فى القرن الرابع ، فيسجل ما عليه من تاريخ كتابته فى نسخته دون أن يشير بحرف الى أنه نقل عنه نسخته . وهو جانب لا ينكشف الا لمن يعرف تاريخ الخط العربى وهيئاته المادية فى العصور المختلفة ، ومعروف أن لكل عصر سالف فى الخط صورة خاصة تميزه ، ويستطيع من يحسن التمييز بين صور الخط عند أسلافنا وتطورها الزمنى أن يعين تاريخ النسخة التى لم ينص كاتبها فى نهايتها على تاريخ الفراغ من كتابتها .

واذا وجدنا لكتاب، نريد تحقيقه ، نسخا مختلفة رتبناها حسب القدم ، ودائما نتخذ نسخة المؤلف أو أقرب فروعها اليها الأصل الذى ننشر على أساسه الكتاب ، ولا نترك نسخة المؤلف الا اذا ثبت لنا أنها كانت مسودة لكتابه أو كثرت فيها الخروم أو كثر المحو والتآكل ، وحينئذ نقدم عليها نسخة أحد تلاميذه ، فان لم توجد قدمنا النسخة المنسوبة .
واذا لم يكن فى النسخ نسخة منسوبة ولا أخرى مسندة أو مروية نظرنا فى النسخ ، وحاولنا أن نقسمها الى عشائر متقابلة ، مفردين كل عشيرة على حدة بميزاتها التى تستقل بها من حيث الضبط المتناظر فيها والأخطاء المتماثلة ، فهما ميزان القرابة بين النسخ فى العشيرة الوحدة ، ونجعل اقدمها اما لها ، ونقارن فى الهوامش بينها وبين الامهات الأخرى ، واذا لم نستطع أن نميز فى النسخ بين عشائر متقابلة أثبتنا فى الهوامش الفروق بينها جميعا ، متخذين أقدمها أصلا للتحقيق والنشر ، وكثيرا ما نجد نسختين لكتاب ، احداهما قديمة كثيرة الاخطاء ، والثانية حديثة دقيقة الضبط لأنها نقلت عن أصل أكثر صحة من النسخة القديمة، وحينئذ ينبغى أن نتخذ النسخة الحديثة أصلا لتحقيقنا على الرغم من حداثتها . واذا كان فى نص النسخة التى اخترناها أصلا مواضع خطأ لم ترد فى احدى النسخ التى نقابلها عليها صححناها على أساسها ، اذ يجب أن ننشر الكتاب فى أصح صورة لقراءاته التى روى بها أو كتب فى مخطوطات مختلفة .
وينبغى أن نشير هنا الى أن من الكتب ما كثر تداوله عند أسلافنا حتى أصبح شعبيا ، وحتى أضيفت اليه بسبب شعبيته زيادات مطردة على توالى الأزمنة ، وهى زيادات من شأنها أن تجعل مخطوطاته متفاوتة تفاوتا واسعا ، على نحو ما هو معروف عن كتاب « ألف ليلة وليلة » فان القصاص أدخلوا على قصصه كثيرا من التغيرات والاضافات مما جعل مخطوطاته تمثل صورا وأجناسا متباعدة . وفى مثله يختار المحقق مخطوطات صورة واحدة من صوره المتعددة ، ويقارن بينها مستخلصا منها مخطوطة جيدة يجعلها أساسا أو أصلا لنشره ، موازنا فى الهوامش بينها وبين اخواتها ، أما الصور المغايرة لصورة نشرته فيدعها لمحققين آخرين .

ويكثر فى مخطوطات دواوين الشعر الجاهلية والاسلامية أن تعود الى روايتين أو روايات مختلفة، وينبغى أن يجمع المحقق فى نشرته لتلك الدواوين بين رواياتها ، ولكن دون أن يمزج بينها . ومعروف أن لها روايتين أساسيتين : رواية بصرية تبالغ فى

التشدد والتوثق ، ورواية كوفية دونها فى هـذا التوثق والتشدد • ونضرب لذلك مثلا ديوان زهير، فقد رواه الشنتمرى رواية مسـندة عن الاصمعى البصرى فى ثمان عشرة قصيدة ومقطوعة، وروى عن ثعلب الكوفى فى نحو أربعين قصيدة ومقطوعة • وينبغى أن نفصل بين الروايتين فى تحقيقنا للديوان بادئين بالرواية البصرية ، لأنها أوثق من أختها الكوفية ، واذا زادت الأخيرة فى بعض قصائد الرواية الأولى أبياتا أثبتناها فى الهوامش ، حتى لا ندخل عليها ما ليس منها ، والا أصبحت كأنها رواية جـديدة • واذا فرغنا من تحقيقها أتبعناها بالقصائد والمقطوعات المزيدة فى الرواية الكوفية • ومثـل ثان هو ديوان حسان بن ثابت ، ولا نلتقى فيه برواية بصرية عن الأصمعى ومعاصريه ، وانما نلتقى برواية للسكرى عن محمد بن حبيب الكوفى ، وهو من الثقات الذين عنوا برواية الدواوين القـديمة ، غير أن السكرى نص فى روايته للديوان عنه أنه سمع منه جزءا كان يمليه على الطلاب ، وان جزءا آخر لم يسمعه منه ، وانما وجده فى نسخته التى خلفها من بعده ، ويتبادر لنا توا أن ابن حبيب انما أملى ما صح عنده من شعر حسان ، وما لم يصـح فى رأيه لم يمله • وبذلك تصبح رواية السكرى للديوان عنه تحمل جزءين : جزءا وثيقا فى رأى ابن حبيب ، وجزءا يشوبه الشك والريب • وللديوان رواية ثانية جمعت بين رواية ابن حبيب ورواية راو يسمى الأثرم ينزل عن ابن حبيب درجات فى الثقـة ، وهى تضيف الى رواية السكرى نحو أربعين قصيدة ومقطوعة ، وقد كتب عليها أنها قرئت على العدوى الراوية الأخبـارى ، وكان يعاصر ابن حبيب ، وطبيعى أن نبدأ فى تحقيق هذا الديوان بالجزء المسموع عن ابن حبيب ، لأنه أكثر أجزائه ثقـة ، ونتلوه بالجزء المـأخوذ من نسخته ، حتى اذا فرغنا منه تلوناه بالجزء المزيد فى الرواية الثانية ، مثبتين فى هوامش الرواية الأولى ما تضيفه تلك الرواية فى القصائد والمقطوعـات من أبيات • وبذلك لا نخلط بين أجزاء الديوان ودرجات رواياته فى التوثق والصحة •

ودائما تلقانا بجانب رواية الدواوين الجاهليـة والاسـلامية روايات فرعية لبعض قصـائدها ومقطوعاتها وأبياتها منبثة فى كتب الشعر والشعراء واللغة والأدب والجغرافية والتاريخ ، وفى كثير من الأحيان تؤخذ من أصل لراوية الديوان أكثـر دقة وأصح ضبطا من النسخة التى وقعت لنا منه ، وقد تستمد من رواية أتم من الرواية التى وصـلتنا • ولذلك لا يجوز لنا أن نغفل هذه الروايات الفرعيـة للديوان حين تحقيقه • غير أنه ينبغى اذا اشتركت مع روايته أن لا نقدمها عليها فى الألفاظ الصحيحة، بل نتمسك برواية الديوان دائمـا مثبتين الفروق بينهما فى الهوامش والحواشى ، اما فى الالفـاظ المصحفة والمحـرفة ، فاننا نثبت دائمـا الرواية الفرعية ونشير فى الحاشية الى الرواية الأصلية . ومن الروايات الفرعية التى ينبغى أن نتلقاها بحذر رواية صاحب الأغانى للمقطوعات التى شدا بهـا المغنون ، فانهم كانوا يبدلون كثيرا ويغيرون فيمـا يتغنون به من أشعار الشعراء ، على نحو ما يتضـح من الموازنة بين رواية أشعار عمر بن أبى ربيعـة فى ديوانه وبين ما تغنى به المغنون من شعره ، فاننا نجدهم يبدلون فى بعض ألفاظ المقطوعـات التى يلحنونها ، وقد يحذفون شطرا ويضعون شـطرا آخر مكانه ، وقد يقدمون أبياتا ويؤخرون أبياتا ، وقد يزيدون بيتا أو بيتين فى بعض المقطوعـات مازجين بين شعره وشعر غيره من معـاصريه • وتلقانا فى الروايات الفرعية كثيرا أبيات ومقطوعات وأحيانا قصـائد لم ترد فى رواية الديوان ، فأما الأبيات فا ن كان معها ما يدل على أنها من احـدى قصائد الديوان أو مقطوعاته أثبتت فى مواضعها من هوامشه ، وان لم يكن معها دليل وضعت فى ملاحقه، وكذلك المقطوعات والقصائد المزيدة ، وأيضـا القصائد التى تختلف روايتها الفرعيـة عن رواية الديوان اختلافا واسعا بحيث يتعذر وصـفه فى الحواشى • ومن الخير أن يلحق بالديوان تخريـج واسع لقصائده ومقطوعاته ومزيداته ، بحيث نعرف فى دقة ورودها ودورانها فى المراجع القديمة •

ولم نتحدث حتى الآن عن العقبات والصعاب التى ينبغى أن يذللها من ينهض بتحقيق أى ديوان أو أى نص أدبى ، ولعل أولها مشاكل الخط وما وضعه أسلافنا فيه من مصطلحات وما يجرى فيـه من تصحيفات • ومن أهم مصطلحاتهم وضـعهم تحت الحرف المهمل نفس النقط الذى فوق الحرف المعجم المشابه له ، وقد يضعون تحتـه أو فوقه همزة صغيرة ، وقد يكتبون تحته حرفا صغيرا مثله ، وقد يضعون فوقه خطا أفقيا قصيرا ، أو علامة كقـلامة الظفـر مضجعة على قفـاها وهى تلتبس على من لا يعرفون هذا المصطلح وخاصة فى حرف السـين فيظنونه شينا • وهنـاك رموز مختصرة لبعض

الألفاظ تدور فى مخطوطات الأسلاف ، من ذلك « ثنا » أى حدثنا و « انا » أى أخبرنا . وكانوا يقابلون النسخة بعد كتابتها على الأصل الذى كتبت منه ، فاذا وجدوا فيها كلمة مغلوطة مدوا عليها خطا أوله كالصاد ، ويسمونه علامة التضبيب ، وعادة يضعون الكلمة الصحيحة أمامه على الهامش ، ويتلونها أحيانا بكلمة « صح » . واذا فات الناسخ فى أثناء كتابته كلمة أو كلام خطوا من موضع السقوط فى السطر خطا صاعدا معطوفا بين السطرين عطفة يسيرة الى جهة الساقط المكتوب على شمال الصفحة أو يمينها ، ويسمونه لحقا ، ويتبعونه عادة بكلمة « صح » أو كلمة رجع ، أو يرجع الكلام . وطبعا تسبق النسخة المراجعة أو المقابلة أختها التى لم تثبت عليها مقابلات ، الا أن تكون محررة دقيقة ، واتبع اليونينى أن يضع لفظ « لا » قبل الرمز الذى اتخذه للنسخ اشارة الى سقوط الكلمة الموضوع فوقها أو الكلام حتى اذا انتهى وضع كلمة « الى » اشارة الى آخره .

أما مشكلة التصحيفات فى النسخ فمشكلة بالغة العسر والصعوبة ، بسبب تشابه الحروف فى خطنا ، وهو تشابه فسح للنساخ من قديم فى أخطاء كثيرة ، بل لقد وقع فى الخطأ بعض العلماء البارزين ، مما جعل أسلافنا يتعقبون تصحيفاتهم على نحو ما أسلفنا . ومعروف أنه نشأ عندنا منذ القرن الثانى للهجرة أجيال كثيرة احترفت الوراقة أو بعبارة أخرى نسخ المخطوطات ، وكان كثير منهم يحسن الخط ولا يحسن العربية فكان يخطىء فيما يكتب ، وقد ينسخ من نسخته وراق آخر على شاكلته فيضيف الى أخطائه أخطاء جديدة ، وربما نسخ من هذه النسخة الثانية وراق ثالث من طرازهما فتراكمت الأخطاء ، وهى أخطاء لا تقف عند التصحيف لبعض الكلمات ، فقد تمتد الى اسقاط بعض الألفاظ والعبارات من النص ، فيضطرب نظام صياغته ويصبح تصحيحه عسيرا منتهى العسر ، وقد وصف ذلك الجاحظ فى القرن الثالث للهجرة ، فقال : « لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحا أو كلمة ساقطة فيكون انشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعانى أيسر عليه من اتمام ذلك النقص ، حتى يرده الى موضعه من اتصال الكلام ، ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لانسان آخر ، فيسير فيه الوراق الثانى سيرة الوراق الأول ، ولا يزال الكتاب تتداوله الايدى الجانية والاعراض المفسدة ، حتى يصير غلطا صرفا » . واذا كان الجاحظ يلاحظ ذلك على المخطوطات المتداولة فى عصره ، وجميعها كانت قريبة من حياة مصنفيها ، فان ما حدث بعد ذلك للمخطوطات التى حملتها عصورنا الماضية المتطاولة والتى تعاقب عليها النساخ بالتحريف ونقص الكلام ادهى وأمر . وكان أسلافنا فى الحقب الاولى لا ينقطون الحروف ولا يشكلون الكلمات مما يجعل قراءة بعض النسخ المخطوطة شديدة العسر والالتواء . وأيضا فان من المخطوطات ما كتب بخط كوفى أو مغربى ، وقراءتها لا تستقيم الا لمن تدرب على قراءة الخط الذى كتبت به وعرف مصطلحاته وخصائصه ، وهل يمكن لمحقق أن ينشر مخطوطة مغربية نشرا سليما الا اذا عرف أن أصحاب هذا الخط يضعون تحت الفاء نقطتها ، بينما يضعون فوق القاف نقطة واحدة ، وأنهم يضعون الفتحة تحت الشدة لا فوقها كما نصنع ، أما الكسرة تحت الشدة فيضعونها تحت الحرف ، وتتشابه عندهم استدارة الدال والراء وشكل الكاف والظاء، ويكتبون لكن « لاكن » وهؤلاء « هاء ولاء » الى غير ذلك من خصائص خطية ان لم يقف عليها ناشر المخطوطة المغربية وقوفا بينا افسد نشرها افسادا على نحو ما حدث فى نشرة فولرز للقطعة الخاصة بالدولة الطولونية من كتاب المغرب لابن سعيد ، وكذلك فى نشرة تلكوست للقطعة الخاصة من الكتاب بالدولة الاخشيدية وما تبعها من تراجم الشعراء ، وعلى كل حال هذا جانب يمكن تلافيه بتبين المحقق لخصائص الخط الذى ينشر منه احدى المخطوطات ، أما الجانب العسر حقا فهو جانب التصحيف الذى يشيع فى المخطوطات ، ولذلك كان ينبغى دائما حين نحاول نشر كتاب أن نعنى بجمع نسخه المبثوثة فى المكتبات شرقا وغربا ، حتى ننفذ منها الى تصحيح ما يجرى فيها من تحريفات ونواقص ألفاظ ، عن طريق المقابلة الدقيقة بينها ، مثبتين دائما اختلافاتها فى الهوامش والحواشى . ومن المسلم به أن التصحيفات اذا تكاثرت فى مخطوطة كتاب ليس له سواها وجب العدول عن تحقيقها الا اذا كانت تستمد من مصنفات سابقة يمكن ان يستعان بها فى تصحيحها ونشرها .

وقد يظن أن المخطوطة اذا كانت بخط المؤلف كفى المحقق مئونة تقويم ما قد يكون بها من تصحيفات،

وتحريفات ، وهو ظن لا يستقيم الا اذا أثبت مؤلفها على هوامشها ما يدل على أنه راجعها وصححها وقوم ما بها من بعض العوج والاضـــطراب ، اذ كثيرا ما يسهو المؤلف فى اثناء كتابته ، وخاصة اذا كان عجلا ، فيسقط منه غلط فى النقط أو فى الشكل أو تسقط منه كلمة أو كلمات ، ويتضح الساقط فى الشعر بأكثر مما يتضح فى النثر لارتباطه بموازين العروض . وقد يخطىء فى بعض أسماء الأعـلام والأماكن . ومن أجل ذلك كان ينبغى مراقبة المحقق لنسخ الكتاب الذى ينشره حتى نســـخة المؤلف ، وأحيانا تسهل هذه المراقبة ، وأحيانا تصعب ، أما انها تسهل فحين ينص المؤلف على من نقـل عنهم . ومن خير ما يصور ذلك مخطوطة المغرب لابن سعيد، فانه لم يغفل اسم كتاب نقل عنه ، واتبع فى ذلك طريقة ثابتة : أن يذكر اسم الكتاب ثم يتلوه بمـــا أخذه منه . وبذلك وضع فى يد محققـــه أدوات مراقبته واغناه عن كثرة التنقيب والتنقير. أما حين يحجم المؤلف عن ذكر مصادر كتابه فان مراقبتــه تصبح صعبة ، وعلى المحقق حينئذ ألا يدخر وسعا فى مراقبته ، عن طريق الكتب التى تشترك معه فى مادته والاخرى التى تنقل عنـــــه وتضيف بعض التعليقات الى ما تنقله ، وقد تصبح مراقبة كتـاب ضربا من العنت ، وبخاصة الكتب الأدبية التىتشبه دوائر المعارف ، اذ لا بد لمحققهـا من تصفح كتب المكتبة العربية من كل صنف : من المعاجم والكتب اللغوية والتاريخية والجغرافية ودواين الشــعراء وكتب الشعر والأدب ، حتى لا يفوته غلط فى كلمة ولا فى علم ولا فى اسم مكان ولا فى بيت شعر .

وقد أكثرنا من الحديث عن الغلط والتحـــريف فى النسخ ، وينبغى أن يفرق المحقق عنـد المؤلفين بين الغلط الناجم من السهو ، والغلط الذى جاءهم من استخدام الكلمات والعبارات العامية ، وهـــو غلط شاع منذ القرن السادس للهجرة على ألسـنة المؤلفين ومن عاصروهم من الشعراء . وهـذا الغلط ينبغى أن لا يصلح ، لأنه غلط مقصود ، وخاصة اذا كانوا كتبوه بأيديهم، فاننا اذا صححناه أزلنا النص عن صورته الحقيقية . ونضرب لذلك مثـلا كتاب « المنهل الصافى » لابن تغردى بردى مؤرخ مصر المشهور فى القرن التاسع الهجرى ففيه أغــلاط لغوية وتعبيرية مختلفة لاحظها محققوه فى أثنـــاء نشرهم للجزء الأول من الكتاب ، منها الحاقه علامة الجماعة وهى الواو بالفعل المسند الى الجمع بالضبط كما ننطق اليوم فى عاميتنا ، ومنهـــا قوله « كان سعد الدين خصيصا عند السلطان الظاهر برقوق» وكلمة خصيصا لا توجد فى اللغة ، انما يقال « من خاصة فلان » ومنها قوله : « كان فلان مهابا » كما نقول فى عاميتنا والصحيح « مهيبا » . ومثل هذه الأغلاط عند المؤلفين والشعراء المتأخرين ينبغى أن لا تمس لأنها تصور حقائقهم اللغوية وتطور عربيتنا، ولم يلبث أن ظهر ابن اياس فملأ تاريخه بالكلمات العامية ، ونخطىء خطأ بالغا اذا حاولنا تصحيح لغته وردها الى العربية الفصيحة .

وأخيرا ينبغى على المحقق لأى كتاب أو ديوان أن يلحق به فهارس تزيد النفع به ، وهى تختلف من كتاب الى كتاب ، فكتاب أدبى يشـــتمل على بعض آى الذكر الحكيم وبعض الأحاديث النبـــوية وبعض الأشعار وبعض الأمثال وبعض الألفـــاظ اللغوية العويصـــة وبعض الأعلام وبعض أســماء الأماكن والبلدان لا بد أن يجعـل فيه فهارس لكل هـــذه الجوانب . ودائما ينبغى أن تتضمن فهارس دواوين الشعر فهرسا للقوافى وفهرسا للاعلام وفهرسا لأسماء البلدان والأماكن ، واذا جرت على لســان الشاعر كلمات عامية وضع لها فهرس خاص . ويراعى المحقق دائما قواعد الترقيم ووضع الأقواس المتبعـــة فى الكتب المحققة ، مع العناية باتخاذ رموز لمخطوطـات النص المختلفة .

وواضح من كل ما قدمت أن تحقيق تراثنـــــا الأدبى ليس عملا هينا يسيرا ، بل هو عمل شـاق مرهق ، اذ تمتد فيه صعاب لا تكاد تحصى ، صعاب فى فحص عناوين المخطوطات والتوثق من نسبتهـــا الى مؤلفيها ومن مادتها ومضمونها ، وصـــعاب فى مقابلة نسخها ومعارضتها على كل ما اشتق منها من روايات فرعية واقتباسات ، وصعاب فى التدرب على قراءة خطوطها ومعرفة مصـــــطلحاتها ورموزها ، وصعاب فى اصلاح ســـــقطات الكلام وتصحيفات النساخ ، مع اقامة المراصد المختلفة من كتب المكتبة العربية على كل ما يجرى فى النص من أبنية الكلام ومن الأشعار ومن الأماكن ومن الأعـــلام . وهى صعاب ما يزال المحقق لنص من نصوص تراثنـــا ينفق فى تذليلها الأعوام الطوال حتى يصبح النص نقيا صافيا مهيئا للانتفاع به أكبر الانتفاع والمتـاع به أجمل المتاع .